

واقع تطبيق مراجعة الأداء الاجتماعي في الوحدات الاقتصادية

ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

دراسة استطلاعية على المراجعين الخارجيين بالإدارة العامة للرقابة على الشركات
والمصارف بديوان المحاسبة الليبي

أ.مريم مصباح مفتاح سحيم
جامعة الزاوية/ كلية الاقتصاد العجيلات
mariammsbah1000@gmail.com

أ. منيرة عبد الحميد محمد بلق
جامعة الزاوية/ كلية الاقتصاد العجيلات
Monerabalag@yahoo.com

أ.د. مصطفى ساسي أفنوحه
جامعة صبراتة/ كلية الاقتصاد صرمان
eftuham@yahoo.com

تاريخ النشر: 2022.12.30

تاريخ القبول: 2022.10.29

تاريخ الاستلام: 2022.09.04

الملخص:

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على واقع تطبيق مراجعة الأداء الاجتماعي في الوحدات الاقتصادية العامة ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إذ تم استخدام استمارة استبانة تحتوي على 48 سؤالاً وزعت على 50 مراجعاً بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي (مسح شامل لمجتمع الدراسة)، وقد تم تحليل الإجابات إحصائياً باستخدام اختبار ولكوكسون واختبار (Z)، وتتبع أهمية الدراسة من تزايد الاهتمام بالأبحاث التي تناولت موضوعها، حيث تعتبر إحدى الوسائل الحديثة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي من خلالها يتم التعرف على مدى التزام الوحدات الاقتصادية بمسؤولياتها الاجتماعية من خلال المساهمة في رفاهية المجتمع. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: يوجد ارتفاع في مستوى مراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه حماية البيئة، في حين يوجد تدني في مستوى مراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه (العاملين بها، جودة المنتج وحماية المستهلك، خدمة المجتمع المحلي)، كما توصلت إلى أنه يوجد دور لمراجعة الأداء الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. أوصت الدراسة بضرورة زيادة اهتمام المراجعين الخارجيين بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه (العاملين بها، جودة المنتج وحماية المستهلك، خدمة المجتمع المحلي)، كما أوصت بسن تشريعات تلزم الشركات بضرورة الإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية وذلك لأهميته في خدمة المواطن والمجتمع المحلي وتحقيق مميزات للشركة نفسها.

الكلمات المفتاحية: (مراجعة الأداء الاجتماعي، المراجعة الاجتماعية، التنمية المستدامة).

Abstract

This study mainly aimed to identify the reality of the application of social performance audit in economic units and its role in achieving sustainable development goals, and to achieve this, the study relied on the descriptive analytical approach, as a questionnaire containing 48 questions was used, distributed to 50 auditors in the General Administration for Control of Companies and Banks in the Libyan Audit Bureau (comprehensive survey of the study community). The answers were statistically analyzed using the Wilcoxon test and the (Z) test, and the importance of the study stems from the increasing interest in research that dealt with its subject, as it is considered one of the modern means in achieving sustainable development goals, through which the extent to which economic units are committed to their social responsibilities is identified through By contributing to the welfare of society. Among the most important findings of the study: here is an increase in the level of review of the social activities of economic units towards environmental protection, while there is a decrease in the level of review of the social activities of economic units towards (their employees, product quality, consumer protection, community service), and it also has the role in achieving sustainable development goals. The study recommended the need to increase the interest of external auditors in the General Department of Companies and Banks Control of the Libyan Audit Bureau in reviewing the social activities of economic units towards (their employees, product quality, consumer protection, community service), It also recommended the enactment of legislation obligating companies to disclose the provisions of social responsibility, due to its importance in serving the citizen and the local community and achieving advantages for the company itself.

Keywords: (social performance audit, social audit, sustainable development).

أولاً: الجانب التمهيدي للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة:

لقى موضوع التنمية المستدامة أصداء واسعة على مستوى العالم على مدى العقود الأخيرة، باعتبارها مدخل للأعمال يسعى إلى تعظيم قيمة الشركة في الأجل الطويل، وذلك من خلال الاستفادة من الفرص ومواجهة التهديدات الناتجة عن الممارسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للوحدات الاقتصادية، وذلك من خلال تبني إدارة الشركة استراتيجيات تساعد على إنتاج منتجات وتقديم خدمات مستدامة (Dow Jones, 2002). فهي تهدف إلى إحداث التغيير الفكري والسلوكي والمؤسسي الذي يتطلب وضع السياسات والبرامج التنموية برؤية مستقبلية، والتشجيع على توحيد الجهود بين المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية حول ما يتم الاتفاق عليه من أهداف وبرامج تسهم في إسعاد جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة، وتحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي (أحمد، 2010، ص 302).

في هذا الصدد تسعى الوحدات الاقتصادية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال القيام بمسؤولياتها الاجتماعية، ولتتمكن من البقاء والاستمرار وذلك من خلال الإفصاح عن أدائها الاجتماعي بجانب أدائها الاقتصادي، حيث نجد أن الإفصاح عن الأداء الاقتصادي وما حققته الوحدة الاقتصادية من أرباح لم يعد هو المحدد الوحيد للحكم على نجاحها في السوق، بل أصبحت هناك محددات أخرى كالإفصاح عن الآثار الاجتماعية والبيئية الناتجة عن ممارسة الوحدة الاقتصادية لنشاطها، وقد أوصى المؤتمر المنعقد في سنة 1972 بجامعة كاليفورنيا تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال" يجب إلزام كافة المؤسسات برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة والمساهمة في التنمية الاجتماعية، والتخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف رئيسي (شتاتحة، زاوية، 2016، ص3).

فقيام الوحدات الاقتصادية بالقياس والإفصاح عن أدائها الاجتماعي في القوائم المالية، خلق الحاجة لفحص تلك المعلومات والتأكد من التزام تلك الوحدات بمسؤولياتها الاجتماعية، لتحقيق ذلك، تضافرت العديد من العوامل لإيجاد مفهوم جديد للمراجعة تحكمه مجموعة من المعايير بهدف فحص الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية وتقييمه والذي أطلق عليها المراجعة الاجتماعية (لطي، 2005، ص 70)، والتي من بينها الاستجابة لزيادة الطلب على قوائم مالية تشمل الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للوحدة الاقتصادية مدققة من قبل مراجعين قانونيين من قبل أصحاب المصالح سواء كانوا مساهمين، دائنين، مستهلكين وغيرهم. فأول من أشار إلى مفهوم المراجعة عن الأداء الاجتماعي هو Rbowenhowared في سنة 1953 حيث ذكر أنه طالما أن الوحدة الاقتصادية تخضع لمراجعة محايدة لنشاطها الاقتصادي، كأن لزاما عليها أن تخضع أيضا لمراجعة محايدة لنشاطها الاجتماعي تهدف إلى تقييم أدائها الاجتماعي (بن شريف، هيري، الشيخ، 2017، 929، الموسوي، التميمي، 2004، 97).

وتعد مراجعة الأداء الاجتماعي وسيلة للتأكد من مدى التزام الوحدات الاقتصادية بالقوانين والسياسات والبرامج الاجتماعية التي وضعتها الإدارة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يحقق قيام الوحدة الاقتصادية بمراجعة أدائها الاجتماعي، مزايا عديدة كإضفاء الثقة والمصداقية في قوائمها المالية المنشورة والتي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرشيدة من قبل أصحاب المصالح. لذلك نجد أن مهنة المراجعة لم تعد قاصرة على مراجعة الأداء المالي للوحدة الاقتصادية، بل تطورت لتشمل مراجعة الأداء الاجتماعي للحكم على مدى التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه البيئة والعاملين والمستهلكين والمجتمع، وتقديم تقرير عن ذلك. إذ تعد هذه المعلومات التي تقدمها تقارير مراجعة الأداء الاجتماعي مهمة لتحقيق التنمية المستدامة.

1.2. الدراسات السابقة:

- دراسة (دراء، 2010)

بعنوان "معوقات تطبيق إجراءات المراجعة الاجتماعية في البيئة الليبية". هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالمراجعة الاجتماعية وعلى المعوقات التي تقف أمام المراجعين لتطبيق المراجعة الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى أن المراجعين الخارجيين في ليبيا لا يدركون معنى المراجعة الاجتماعية، ولا

يدركون متطلبات تنفيذها، وخلصت الدراسة إلى أن عدم تطبيق المراجعين في ليبيا لإجراءات المراجعة الاجتماعية يرجع إلى عدم تبني مكاتب المراجعة رؤية واضحة ومتكاملة للمراجعة الاجتماعية.

- دراسة (الليحيدان، الشرفاء، كلبونه، 2012)

بعنوان واقع تطبيق مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية لمفهوم المراجعة الاجتماعية. والتي هدفت إلى التعرف على واقع تطبيق مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية لمفهوم المراجعة الاجتماعية. وذلك من خلال استطلاع آرائهم ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبانة وزعت على المحاسبين القانونيين المرخص لهم بمزاولة المهنة في المملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأساليب الإحصاء الوصفي ومعامل الارتباط واختبار (t) للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة أن المحاسبين القانونيين المرخص لهم بمزاولة المهنة في مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية يوجد لديهم متطلبات وإجراءات تنفيذية مكتوبة يتم تطبيقها للمراجعة الاجتماعية، غير أن مكاتب المراجعة لا تقوم بالإفصاح عن نتائج المراجعة الاجتماعية لعملائها في تقاريرها السنوية.

- دراسة (المطارنة، والشرايري، 2013)

بعنوان "مدى التزام مدققي الحسابات الأردنيين بتدقيق الأداء الاجتماعي في الشركات المساهمة العامة الأردنية" وكان الهدف الذي سعت الدراسة لتحقيقه إظهار مدى التزام مدققي الحسابات الأردنيين بتدقيق الأداء الاجتماعي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، في مجال العاملين، جودة المنتج وحماية المستهلك، البيئة، وخدمة المجتمع المحلي، واستخدمت صحيفة استبانة وزعت على عينة من المدققين وتم تحليل النتائج باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية SPSS ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة أن هناك التزام من قبل مدققي الحسابات الأردنيين بتدقيق الأداء الاجتماعي في مجال العاملين، جودة المنتج وحماية المستهلك، وفي تكاليف البيئة، بدرجة متوسطة، إلا أن التزام المدققين بتدقيق الأداء الاجتماعي في مجال خدمة المجتمع المحلي لم يكن بدرجة كافية، كذلك لم يقوم المدققين بالإفصاح عن حالات عدم الالتزام من قبل الشركات بالإفصاح عن أدائهم الاجتماعي أو الشركات التي تسبب أضرار للبيئة.

- دراسة (إشميلة، 2014)

بعنوان "إدراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لأسلوب المراجعة الاجتماعية -دراسة استطلاعية للمراجعين الخارجيين بالمنطقة الشرقية لليبيا. هدفت إلى التعرف على مدى إدراك وتطبيق المراجع الخارجي لمفهوم المراجعة الاجتماعية في ليبيا من خلال استطلاع آراء عينة من المراجعين الخارجيين بالمنطقة الشرقية من ليبيا، وقد استخدمت صحيفة استبانة كأداة لجمع البيانات الأولية واعتمدت في تحليل البيانات الأولية على أسلوب الإحصاء الوصفي واختبار (t) للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية SPSS. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المراجعين الخارجيين في ليبيا يدركون مفهوم المراجعة الاجتماعية ولا يطبقونها كجزء من عملية المراجعة

الشاملة، ومن أهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة: أن يقوم المراجع الخارجي بوضع خطة تتضمن برنامج للمراجعة الاجتماعية. كجزء من عملية المراجعة الشاملة.

- دراسة (القرني، 2014)

بعنوان "مدى إفصاح الشركات السعودية عن بيانات تعكس أدائها الاجتماعي نحو تحقيق التنمية المستدامة". كان هدفها الرئيسي قياس مدى إفصاح الشركات المساهمة العامة السعودية عن بيانات تعكس أدائها الاجتماعي نحو تحقيق التنمية المستدامة ومدى تأثير حجم رأس مال الشركة على مستوى الإفصاح عن برنامج المسؤولية الاجتماعية، ومن النتائج التي توصلت إليها أن المسؤولية الاجتماعية مازالت غائبة لدى كثير من الشركة المساهمة العامة السعودية، حيث بلغ عدد الشركات التي لا تقصح عن برامجها وأنشطتها الاجتماعية 85 من أصل 158 شركة في السوق السعودية، 54% من إجمالي عينة البحث، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لرأس المال على مستوى الإفصاح عن البرامج المجتمعية للشركات، وأوصت الدراسة بإنشاء كيان مستقل يعنى بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة.

- دراسة (زقيب وآخرون، 2014)

بعنوان "دور التدقيق الاجتماعي في تحسين أداء إدارة الموارد البشرية دراسة تطبيقية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولايتي غرداية والجلفة". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع ممارسة التدقيق الاجتماعي لتحسين كفاءة وفاعلية أداء إدارة الموارد البشرية في ولاية غرداية والجلفة، استخدمت الدراسة صحيفة استبانة كأداة لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة، وبعد إجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة توصلت الدراسة إلى أن: التدقيق الاجتماعي أصبح أهم وسيلة في يد المؤسسات للبقاء في بيئة دائمة التغير (ديناميكية) حيث يؤدي دور مهم في كشف المشاكل والعراقيل التي نعاني منها المؤسسة ككل واقتراح الحلول المناسبة لها في شكل تقارير، يمكن تحقيق التدقيق الاجتماعي من خلال توفير مجموعة من المتطلبات الضرورية، وأوصت الدراسة بإيجاد قسم خاص بالتدقيق الاجتماعي داخل المؤسسة يأخذ على عاتقه مسؤولية كشف ورصد المشاكل التي تعاني منها المؤسسة، ضرورة تنفيذ التدقيق الاجتماعي وممارسته بشكل منتظم.

- دراسة (الخرجي وآخرون، 2020)

بعنوان "أثر معايير محاسبة الاستدامة على التدقيق الاجتماعي وانعكاسهما على أسس محاسبة المسؤولية الاجتماعية". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مؤشرات معايير الاستدامة المحاسبية وإمكانية تطبيقها وأهمية ذلك التطبيق في التأثير على التدقيق الاجتماعي، فضلا على أهمية تطبيق تلك المؤشرات على تقويم أسس محاسبة المسؤولية الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير الاستدامة المحاسبية وتقويم أسس التدقيق الاجتماعي يسهمان في تقويم أسس المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. وتوصي الدراسة بضرورة إعطاء أهمية للتدقيق الاجتماعي وتوفير وحدة خاصة به من أجل انعكاسه على تقويم أسس محاسبة المسؤولية الاجتماعية وبما يتلاءم مع معايير محاسبة الاستدامة.

ومن الدراسات السابقة نلاحظ أن معظم هذه الدراسات تناولت موضوع مراجعة الأداء الاجتماعي في بيئات مختلفة وربطتها بمتغيرات مختلفة، وبالرغم من أهمية ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج، لاحظنا محدودية الدراسات التي أجريت في البيئة الليبية، وتناولت هذه الدراسة واقع تطبيق مراجعة الأداء الاجتماعي في الوحدات الاقتصادية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وان ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو أنها تسعى إلى التعرف على واقع تطبيق المراجعة عن الأداء الاجتماعي في البيئة الليبية وبالتطبيق على عينة مختلفة عن العينات التي استخدمت في الدراسات السابقة، حيث ركزت على استطلاع آراء المراجعين الخارجيين بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي. وكذلك تجمع بين متغيري مراجعة الأداء الاجتماعي والتنمية المستدامة معا وتبحث العلاقة بينهما.

3.1 مشكلة الدراسة:

تتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية، من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، فهي تشكل عملية تطوير وتحسين ظروف الواقع، من خلال دراسة الماضي والتعلم من تجاربه، والتخطيط الجيد للمستقبل، وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات البشرية، فأصبح النظر إلى التنمية المستدامة على أنها قضية أخلاقية وإنسانية أكثر من كونها قضية تنمية وبيئية، وهذا أعطى لمراجعة الأداء الاجتماعي بعدا واسعا للدور الذي تلعبه في خدمة المجتمع، فإذا كانت محاسبة المسؤولية الاجتماعية احد مكونات المحاسبة بمفهومها الواسع التي تقوم بعملية القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي على مستوى الوحدة، ثم تقديم معلومات بطريقة منتظمة فان مراجعة الأداء الاجتماعي تستخدم هذه المعلومات في تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة، وتحديد مدى التقدم الذي أحرزته الشركة في مجال الأداء الاجتماعي وتنفيذ مسؤوليتها الاجتماعية، وما يتعين عليها عمله في المستقبل لغرض تحقيق الأهداف الاجتماعية المرجوة، وأخيرا تقديم التقارير المحايدة عن صحة وسلامة تلك المعلومات للأطراف المعنية سواء كانت هذه الأطراف من داخل الوحدة أو خارجها، حيث تساهم تلك التقارير في اتخاذهم لقرارات رشيدة (الفضل، 2002، ص164).

فعدم وجود مراجعة للأداء الاجتماعي يؤدي إلى عدم الثقة من قبل أصحاب المصالح في نتائج القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي التي تقوم به الوحدة الاقتصادية، لعدم معرفة مدى صحة ودقة البيانات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية، وبالتالي عدم معرفة ما إذا كانت قد حققت قيمة مضافة من الناحية الاجتماعية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وفقد ثقة وتقدير المجتمع، وهذا ما توصلت إليه دراسة (دراء، 2010) من خلال عينة عشوائية من مكاتب المراجعة العاملة في طرابلس والمناطق المحيطة بها إلى أن المراجعين الخارجيين في ليبيا لا يدركون معنى المراجعة الاجتماعية، ولا يدركون متطلبات تنفيذها، على عكس ما توصلت إليه دراسة (إشميلة، 2014) من خلال استطلاع آراء عينة من المراجعين الخارجيين في المنطقة الشرقية بليبيا إلى أن المحاسبين القانونيين في ليبيا يدركون مفهوم المراجعة

الاجتماعية ولا يطبقونها عند فحص البيانات المالية كجزء من المراجعة الشاملة، من ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- ما واقع تطبيق المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي لمراجعة الأداء الاجتماعي لأنشطة الوحدات الاقتصادية تجاه (حماية البيئة، العاملين بها، جودة المنتج وحماية المستهلك، خدمة المجتمع المحلي) عند مراجعة قوائمهم المالية؟
- هل يوجد دور لمراجعة الأداء الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق التالي:

- ◀ التعرف على واقع تطبيق المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي لمراجعة الأداء الاجتماعي لأنشطة الوحدات الاقتصادية تجاه (حماية البيئة، العاملين بها، جودة المنتج وحماية المستهلك، خدمة المجتمع المحلي) عند مراجعة قوائمهم المالية.
- ◀ التعرف على دور مراجعة الأداء الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5.1 فرضيات الدراسة:

يمكن صياغة فرضيات الدراسة كالتالي:

الفرضية الرئيسة الأولى:

لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأداء الاجتماعي لأنشطة الوحدات الاقتصادية عند مراجعة قوائمهم المالية.
من الفرضية الرئيسة تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه حماية البيئة عند مراجعة قوائمهم المالية.
- لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه العاملين بها عند مراجعة قوائمهم المالية.
- لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك عند مراجعة قوائمهم المالية.

- لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه المجتمع المحلي عند مراجعة قوائمهم المالية.
الفرضية الرئيسة الثانية:

-لا يوجد دور لمراجعة الأداء الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

6.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في مايلي:

تتبع أهمية الدراسة من تزايد الاهتمام بموضوع مراجعة الأداء الاجتماعي، والتي تعتبر إحدى الوسائل الحديثة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال التحقق من مدى التزام الوحدة الاقتصادية بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه حماية البيئة، العاملين بها، حماية المنتج والمستهلك، خدمة المجتمع المحلي. وكذلك المساهمة في إثراء المكتبات الليبية، كما أنها ستكون نواة لدراسات مستقبلية في هذا الجانب، كما أن هذه الدراسة جاءت كمحاولة للفت انتباه القائمين على الشركات والمصارف للأهمية والمنافع التي سيجنونها من مراجعة أدائهم الاجتماعي، إذ تكشف مراجعة الأداء الاجتماعي عن مدى امتثال الوحدات الاقتصادية للقوانين والتشريعات المتعلقة بالأداء الاجتماعي، والتي من خلالها يتم التعرف على مدى التزام الوحدات الاقتصادية بمسؤولياتها الاجتماعية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال المساهمة في رفاهية المجتمع.

7.1 منهجية الدراسة:

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة ولتحقيق أهدافها اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب هذا النوع من الدراسات حيث تم استقراء ومسح شامل للموضوعات النظرية ذات العلاقة بموضوع الدراسة من خلال الاطلاع على الدراسات والأبحاث السابقة والكتب والدوريات، وما نشر على الشبكة العنكبوتية، لتكوين أساس نظري تبنى عليه الدراسة العملية، وقد تم استخدام صحيفة استبانة لاستقصاء آراء المراجعين الخارجيين بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي (مسح شامل) واستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل الإجابات إحصائياً، واستخلاص وصياغة التوصيات اللازمة بناء على النتائج التي تم التوصل إليها.

8.1 حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: من 2021 /12/16 - 2022/1/16.

الحدود المكانية: الإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي.

الحدود البشرية: المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي.

الحدود الموضوعية: واقع تطبيق مراجعة الأداء الاجتماعي في الوحدات الاقتصادية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

ثانياً: الجانب النظري للدراسة:

1.2 مراجعة الأداء الاجتماعي:

1.1.2 مفهوم مراجعة الأداء الاجتماعي:

خلال السبعينيات من القرن الماضي زاد الاهتمام بمراجعة الأداء الاجتماعي كأداة يمكن بواسطتها تقييم الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية، وأجمعت الكتابات في تلك الفترة من الزمن على ضرورة وضع مفهوم واضح للمراجعة الاجتماعية، وقد عرفها بعض الكتاب كما يلي:

عرفت مراجعة الأداء الاجتماعي بأنها: "فحص وتقييم فني منظم وحيادي للمعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمنظمات والذي يمكن تمييزه عن النشاط الاقتصادي لها بغرض التحقق من مدى صدق وعدالة تعبير القوائم الاجتماعية عن المعلومات المرتبطة بمدى تنفيذ المنظمات للمسئولية الاجتماعية لها ومدى مساهمتها في الرفاهية العامة للمجتمع خلال فترة معينة، وإعداد تقرير عن نتائج ذلك الفحص والتقييم للأطراف المعنية داخل المجتمع" (لطي، 2005، ص 76). كما عرفت بأنها: "الفحص وتقييم الأداء الاجتماعي للمنظمات والذي يمكن تمييزه عن النشاط الاقتصادي لها، وذلك بهدف التحقق من سلامة تنفيذ المنظمة للمسئولية الاجتماعية الملقاة على عاتقها، ذلك مع مراعاة أن يتم هذا في ضوء مجموعة من المعايير المتعارف عليها لضمان جدية وسلامة الأداء من جانب القائمين على هذا النوع من أنواع المدققات" (أبوهيبة، 2012، ص 25). وعرفت أيضاً كالتالي: "بأنها تبحث في مدى إفصاح المنظمات عن إسهامات في تحسين ظروف العاملين فيها وعملائها والبيئة المحيطة بها والمجتمع المحلي بشكل عام" (بن شريف، وآخرون، 2017، ص 930).

من ذلك يمكن تعريف مراجعة الأداء الاجتماعي بأنها: عملية فحص انتقادي للأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية من قبل شخص مستقل من أجل إعطاء رأي محايد حوله بالاعتماد على المعايير، بما يؤدي إلى زيادة الثقة في صحة وسلامة المعلومات الاجتماعية وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات رشيدة.

2.1.2 أهداف مراجعة الأداء الاجتماعي:

تهدف مراجعة الأداء الاجتماعي إلى تحقيق التالي (إشميلة، 2014، ص 142):

1. تسمح مراجعة الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية بالإشراف الفعال على الأداء وتوجيهه، وفهم العلاقة بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وفهم تكلفة ومضامين الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية لنشاطها للاختيار من بين الأولويات، وتعديل التطبيق في ظل النتائج المستخلصة.
2. تسمح لذوي المصالح مع الوحدة الاقتصادية بالتأثير على أدائها وسلوكها وسياساتها المستقبلية.
3. يمكن الوحدة الاقتصادية من التقرير عن أدائها وانجازاتها الاجتماعية بطريقة مبنية على أدلة وإثباتات موثقة بدلاً من ادعاءات عارية عن الصحة.

4. يسمح للمولي الوحدة الاقتصادية ومقرضيها وذوي المصالح (عمالها وعملائها وموظفيها والمجتمع) للحكم على ما إذا كانت الوحدة الاقتصادية قد حققت قيمة مضافة من النواحي الاجتماعية والثقافية والبيئية التي قامت بها.

5. تمكن الوحدة الاقتصادية من تحسين أدائها الاجتماعي سنة بعد أخرى بطريقة ضمنية تشاركية واضحة وقابلة للقياس.

3.1.2 مبادئ مراجعة الأداء الاجتماعي:

إن مراجعة الأداء الاجتماعي تساعد الوحدات الاقتصادية وتشجعها باستمرار على الإشراف على أدائها الاجتماعي وتحسينه باستمرار، وهناك ستة مبادئ تشكل القاعدة للمراجعة الجيدة وضعها المعهد الدولي للمحاسبة الاجتماعية، والاخلاقية لتنسيق المعلومات، والمعرفة حول التطبيقات المتنامية للمراجعة الاجتماعية وهي: (pearce, 2001):

1. نظرة شمولية ومتعددة: أي أنه يجب أن تعكس مراجعة الأداء الاجتماعي وجهات نظر كل المعنيين المتأثرين بالوحدة الاقتصادية؛
2. شامل: وهي أن تركز مراجعة الأداء الاجتماعي حتى تشمل في النهاية قياس مدى تحسن الأداء من النواحي الاجتماعية والبيئية والثقافية في المجتمع؛
3. المقارنة: لا بد لمراجعة الأداء الاجتماعي أن توفر وسائل تمكن من مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية عبر السنوات، بأداء الوحدات الاقتصادية المماثلة وبمعايير الأداء للصناعة؛
4. منتظم: يجب أن تتم مراجعة الأداء الاجتماعي بشكل دوري منتظم، وليس بشكل مؤقت أو لمرة واحدة في السنة؛
5. مراجعة (فحص): يجب أن تفحص الحسابات الاجتماعية سنويا بواسطة شخص أو أكثر محايدين أي ليس لهم مصلحة في تزييف النتائج.
6. الإفصاح: يجب أن تكون نتائج مراجعة الأداء الاجتماعي متاحة ومعلنة لكل المعنيين في الوحدة الاقتصادية والمجتمع بشكل عام، ويتضمن الأنشطة التي يكون الهدف منها تحقيق رضا المستهلك والمحافظة على رضائه وتشمل: زيادة أمان المنتج، عدم خداع المستهلك، الصدق في الإعلان، توفير البيانات اللازمة عن المنتج: من حيث طريقة الاستخدام وحدودها والمخاطر المرتبطة بها، ومدة صلاحية المنتج.

4.1.2 معايير مراجعة الأداء الاجتماعي:

تتمثل معايير مراجعة الأداء الاجتماعي في الآتي (pearce. 2001):

أولاً: المعايير العامة (الشخصية): وتشمل الآتي:

1. معايير التأهيل العلمي والعملية: يجب أن يكون المراجع مؤهلاً علمياً وعملياً، كما يمكنه الاستعانة بخبراء في الأمور الاجتماعية.
2. معيار الحياد والاستقلالية: يجب أن يكون المراجع محايداً ومستقلاً عن الإدارة ومختلف الجهات.

3. معيار بدل العناية المهنية اللازمة المسؤولة المهنية: ويتمثل هذا المعيار في التحديد السليم لموقف المدقق تجاه المشاكل الاجتماعية.

ثانياً: معايير العمل الميداني: وتشمل الآتي:

1. التخطيط لمهنة المراجعة: يتضمن وضع الخطة شاملة لفحص النواحي الاجتماعية للعميل وفحص الأداء الاجتماعي له.

2. فحص نظام الرقابة الداخلية: الذي يقوم به المراجع الداخلي.

3. أدلة الإثبات: جمع أدلة الإثبات الكافية حول النشاط الاجتماعي للوحدة الاقتصادية.

ثالثاً: معايير إعداد التقرير:

يبين التقرير مدى التزام الوحدة الاقتصادية بالقواعد والمبادئ المتعارف عليها في إعداد القوائم والتقارير الاجتماعية ويتضمن أيضاً رأي فني محايد حول النشاط الاجتماعي للوحدة الاقتصادية وتقييم أدائها الاجتماعي.

5.1.2 متطلبات مراجعة الأداء الاجتماعي:

حتى تتمكن مراجعة الأداء الاجتماعي من تحقيق أهدافها فإن الأمر يتطلب توفر بعض المتطلبات والتي تعتبر الأساس لتنفيذها وهي كالاتي (شرداد، صحراوي، 2020، 37):

1. وجود مجموعة من الأنشطة الاجتماعية تقوم بها الوحدة الاقتصادية محل المراجعة، ومن هذه الأنشطة: الأداء الاجتماعي تجاه العاملين: وذلك من خلال توفير كافة العوامل اللازمة لإنشاء وتعميق ولاء وانتماء العاملين تجاه الوحدة الاقتصادية-الأداء الاجتماعي تجاه العملاء: وتعني توفير كافة الظروف الملائمة لإنشاء وزيادة الإشباع والرضا عن السلع والخدمات المقدمة للعملاء-الأداء الاجتماعي تجاه المجتمع: وذلك من خلال العمل الجاد والمضني لتكوين صورة طيبة للوحدة الاقتصادية في أذهان أفراد المجتمع -الأداء الاجتماعي تجاه البيئة: ويتمثل في الحد من تلوث المياه والهواء والتربة، وتطوير الموارد وصيانتها، والاستخدام الأمثل للموارد، والتشجير وزيادة المساحات الخضراء.
2. وجود نظام للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يهدف إلى قياس الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية والإفصاح عنه في القوائم المالية وتوصيلها لأصحاب المصالح، ففي حالة عدم وجود هذا النظام لا توجد ضرورة لوجود مراجعة عن الأداء الاجتماعي.
3. من المهم وجود معايير محددة لقياس الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية، ونصوص تشريعية ملزمة لقياسه الإفصاح عنه.
4. وجود أشخاص لديهم الكفاءة العالية ويمكنهم القيام بمراجعة الأداء الاجتماعي، يتمتعون بالاستقلال ولديهم التأهيل العلمي والخبرة اللازمة.
5. اقتناع الإدارة بأهمية مراجعة أدائها الاجتماعي حيث يجب أن تتقبل ما يحتويه تقرير المراجع عن أدائها الاجتماعي، وتأخذ توصياته بعين الاعتبار.

6. ضرورة وجود معايير وإجراءات متفق عليها لقياس ومراجعة الأداء الاجتماعي للحكم على مدى فعاليته وكفاءته.

7. الاهتمام من قبل المجتمع والأطراف المستفيدة بمراجعة الأداء الاجتماعي والتأكيد على ضرورتها، وتلك الأطراف هي: جميع العاملين بالوحدة الاقتصادية، جميع العملاء (المستهلكين) والمستفيدين من المنتجات والخدمات التي تقدمها الوحدة الاقتصادية، أفراد المجتمع الذي تعمل به الوحدة الاقتصادية، الملاك أو أصحاب رأس المال سواء كانت ملكية الوحدة الاقتصادية عامة أو خاصة.

6.1.2 مجالات مراجعة الأداء الاجتماعي:

تتمثل مجالات مراجعة الأداء الاجتماعي في أربع مجموعات متجانسة، تعتمد أساساً لقياس وتقييم الأداء الاجتماعي والتقارير عنه، وهذه المجالات هي (الفحماء، 2012، ص 27-28):

1. مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية (حماية البيئة): ويتضمن هذا المجال المظاهر البيئية للنشاط الإنتاجي للمنظمة، بحيث تتم الرقابة على التلوث أثناء التنفيذ ومنع الأضرار البيئية أو إصلاحها، وكذلك المحافظة على الموارد الطبيعية وتوجيه البحث عن تقنيات ذات كفاءة، تساعد في تخفيف استخدام الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد، ويجب في هذا المجال الإفصاح عن مدى التزام المنظمة بالمتطلبات القانونية لتجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه والضوضاء، ووضع برامج للتخلص من المخلفات الصلبة.

2. مجال الموارد البشرية (العاملين): ويتضمن هذا المجال تأثير أنشطة المنظمة على الأشخاص العاملين فيها كموارد بشرية تسهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف المنظمة، وأهم هذه الأنشطة هي إجراءات الاستقطاب والتعيين والتدريب المتاحة للعاملين، والأمن الوظيفي وسياسة الترقية.

3. مجالات مساهمات المنتج سواء سلعة أو خدمة (العملاء): ويتضمن هذا المجال المظاهر النوعية للمنتجات، مثل منفعتها طول حياتها أمانها وقابليتها لتقديم الخدمة، أو الوظيفة المرجوة، وكذلك أثرها على تلوث البيئة، إضافة إلى نيله إرضاء المستهلك، والصدق في الإعلان والوضوح في طريقة الاستخدام وحدودها والمخاطر المرتبطة ومدة صلاحية الاستخدام.

4. مجال المساهمة العامة (خدمة المجتمع المحلي): وتتضمن الأنشطة التي شأنها أن تحقق الرفاه لأفراد المجتمع، ومشاركة الدولة في القيام بواجباتها الاجتماعية مثل: خلق فرص عمل، دعم البرامج العلمية والثقافية والرياضية، توفير الخدمات الصحية، التبرع للمؤسسات والجمعيات الخيرية.

2.2 مفهوم التنمية المستدامة:

1.2.2 تعريف التنمية المستدامة:

عرفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها: "العملية التي يمكن من خلالها توحيد جهود الموظفين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع (عمار، 2016، 128). أما تعريفها كما جاء في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 والذي ورد فيه مفهوم التنمية

المستدامة لأول مرة بأنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم" (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1987). كما عرفت كذلك بأنها: "التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي" (رقامي، بوشنقير، 2012، ص 439).

من ذلك يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها: الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية القابلة للنفاد أو المتجددة دون إسراف، مع المحافظة على البيئة من التلوث، والأخذ في الاعتبار أن الأجيال القادمة لها نفس الحق في هذه الموارد، كما لها الحق في بيئة نظيفة.

2.2.2 أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد وهي مترابطة ومتداخلة ومتكاملة ولا يمكن التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض وهذه الأبعاد هي كالتالي (الجوزي، 2012، ص 71، 72):

1. البعد الاقتصادي: يهدف هذا البعد إلى تحسين رفاهية أفراد المجتمع، وذلك يكون من خلال زيادة نصيبهم من السلع والخدمات الضرورية، وبما أن الموارد محدودة فإن الأمر يتطلب تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وذلك يكون من خلال: أ. توفير عناصر الإنتاج الضرورية للعملية الإنتاجية، ب. رفع مستوى الكفاءة والفاعلية للأشخاص والمنظمات المسؤولة عن تنفيذ السياسات والبرامج التنموية، ج. زيادة معدلات النمو في مختلف مجالات الإنتاج، بهدف رفع معدل دخل الفرد، وتنشيط العلاقة والتغذية العكسية بين المدخلات والمخرجات.
2. البعد البيئي: من الركائز المهمة التي تقوم عليها التنمية المستدامة، حيث تعمل على حماية سلامة النظم البيئية، وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان، مع المحافظة على مكونات البيئة (الأرض، الماء والهواء)، لأهميتهم في الحفاظ على استدامة الحياة البشرية والحيوانية والنباتية وذلك يتحقق من خلال الاهتمام بالتالي: أ. التنوع البيولوجي المتمثل في البشر والنباتات والغابات والحيوانات والطيور والأسماك وغيرها من المخلوقات. ب. الثروات والموارد المكتشفة والمخزونة من الطاقة بكل أنواعها ومختلف مصادرها الناضبة والمتجددة. ج. التلوث الذي تتعرض له البيئة بكل مكوناتها (المياه والتربة والهواء)، ويؤثر على صحة الكائنات الحية.
3. البعد الاجتماعي: والذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد الاقتصادية والطبيعية، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، ويهدف كذلك إلى تحسين العلاقة بين الطبيعة والبشر، وتحسين طرق الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، وتوفير الحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان، وتنمية الثقافات والتنوع والمشاركة (غنيم، أبو زلط، 2007، 14).

3.2.2 متطلبات التنمية المستدامة:

حتى تتحقق التنمية المستدامة فإن الأمر يتطلب التوافق والانسجام بين الأنظمة التالية (قاسمي، 2012، ص8،7):

1. نظام سياسي: يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار.
2. نظام اقتصادي: يمكن من تحقيق الفائض ويعتمد على الذات.
3. نظام اجتماعي: يتماشى مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها.
4. نظام إنتاجي: يعزز مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع.
5. نظام إداري: مرن له القدرة على التقويم الذاتي.
6. نظام ثقافي: يعمل على تأصيل البعد البيئي لكل أنشطة الحياة بشكل عام، والتنمية المستدامة خاصة.
7. نظام تكنولوجي: يمكن من البحث وإيجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات.
8. نظام دولي: يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية.

4.2.2 أهداف التنمية المستدامة:

تتمثل أهداف التنمية المستدامة في التالي (موفق، ضيف، ب.س، 46):

1. زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.
2. تحسين العلاقة بين الطبيعة والإنسان، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية.
3. الوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان.
4. تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية في صنع القرار.

3.2 دور مراجعة الأداء الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة:

تلعب مراجعة الأداء الاجتماعي دوراً مهماً في تحقيق الاستدامة، من خلال تقييم برامج الشركة المتعلقة بحل مشكلات الإسكان والطرق، والقيام بالتحقق من خطط الشركة للمحافظة على مظاهر الجمال، وتشجير المناطق المحيطة، وكذلك برامج الشركة في بيان أسباب المشكلات الاجتماعية القائمة، ومدى جهودها في حل هذه المشكلات والقضاء عليها، والتبرعات التي تقدمها الشركة للمؤسسات الثقافية والاجتماعية والرياضية، وتهيئة فرص العمل للمعوقين واليتامى والأرامل وتدريبهم (المطارنة، الشرايري، 2013، ص50).

إذ تعد المعلومات التي يتضمنها تقرير مراجعة الأداء الاجتماعي ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، ويعتمد عليها كذلك من قبل الأطراف أصحاب المصالح في اتخاذ قرارات رشيدة وفي رسم سياستها ووضع برامجها. ولكي تتمكن الوحدة الاقتصادية من تحقيق متطلبات التنمية المستدامة يجب عليها وضع برامج وخطط وآليات للوصول إلى ذلك، ويمكن الاعتماد على مراجعة الأداء الاجتماعي كأحد السبل الأساسية لتحقيق ذلك من خلال مراجعة الأداء الاجتماعي وفق الخطوات التالية: (تونسي وبورنان، 2016، ص350)

1. تحديد مجالات الأداء الاجتماعي: والمتمثل في الأداء الاجتماعي الداخلي (الاهتمام بالعاملين من حيث الإعداد والتدريب وتوفير سكن ورعاية طبية وتأمين وغيرها من الأمور المتعلقة بالعاملين، الأداء الاجتماعي البيئي الخارجي، والأنشطة الاجتماعية المختلفة المتعلقة بالمنتج والمستهلك.
2. فحص ومراجعة الأنشطة ومجالات الأداء الاجتماعي: من أساليب الفحص التي قد تستخدم، الشهادات وإقرارات المعاينة والجرد الفعلي، استخدام قوائم الاستقصاء، المراجعة المستندية والمحاسبية، الفحص الفني، الاستفسارات الشفوية.
3. فحص ومراجعة النظام المحاسبي الاجتماعي للوحدة الاقتصادية: وهي مرحلة مهمة يقوم بها للمراجع الخارجي عند مراجعة الأداء الاجتماعي من خلالها يتم مراجعة المجموعة المستندية والدفترية والإجراءات الخاصة بالقيود والترحيل وضبط الحسابات واستخراج النتائج وإعداد القوائم الاجتماعية لبيان نتيجة النشاط الاجتماعي والمركز الاجتماعي في نهاية الفترة المحاسبية.
4. إعداد تقرير مراجعة الأداء الاجتماعي: والذي يتضمن معلومات عن مجالات النشاط الاجتماعي، ويكون داخليا وخارجيا.

ثالثاً: الجانب العملي للدراسة:

1.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المراجعين الخارجيين بإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي، وقد شملت الدراسة كامل أفراد مجتمع الدراسة والبالغ عددهم 50 مفردة.

2.3 أداة جمع البيانات

1. تصميم استمارة الاستبيان:

لقد تم تصميم استمارة الاستبيان بشكل مبدئي من خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة ويرى الباحثون ضرورة تقسيم استمارة الاستبيان إلى عدة أجزاء، وقد روعي في إعداد الاستبيان وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلب من المستجيب وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

2. اختبارات الصدق "الصلاحية"

للتأكد من صدق وصلاحية استمارة الاستبيان قام الباحثون بالاختبارات الآتية:

أ- صدق المحتوى (أو صدق المضمون)

لقد راع الباحثون جانب صدق المحتوى في الاستمارة، من خلال التأكد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها الاستمارة تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة، كما تغطي جميع جوانب وأبعاد فرضيات الدراسة المنتقاة من الإطار النظري للدراسة.

ب-الصدق الظاهري

لتأكد من أن أسئلة الاستبانة تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، تم عرض الاستبانة على أساتذة متخصصين في علم المحاسبة، وبعد أن تم جمع آراء وملاحظات جميع هؤلاء المتخصصين على فقرات استبانة الاستبانة تم إجراء التعديلات اللازمة سواء بالحذف أو الإضافة في الفقرات حتى تم التوصل إلى الصورة التي أعدت للتطبيق وهي تضم 5 مجموعات رئيسية من الأسئلة مبنية كالآتي: **المجموعة الأولى:** تضم 3 أسئلة شخصية وتشمل المؤهل العلمي، المؤهل المهني، عدد سنوات الخبرة في مجال التخصص. **المجموعة الثانية:** وتشمل 6 عبارات حول مراجعة الأداء الاجتماعي لنشاط الوحدات الاقتصادية تجاه حماية البيئة. **المجموعة الثالثة:** تشمل 10 عبارات حول مراجعة الأداء الاجتماعي لنشاط الوحدات الاقتصادية تجاه العاملين بها. **المجموعة الرابعة:** تشمل 10 عبارات حول مراجعة الأداء الاجتماعي لنشاط الوحدات الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك. **المجموعة الخامسة:** تشمل 12 عبارة حول مراجعة الأداء الاجتماعي لنشاط الوحدات الاقتصادية تجاه خدمة المجتمع المحلي. **المجموعة السادسة:** وتشمل 14 عبارة حول دور مراجعة الأداء الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة وبعد عملية التعديل قام الباحثون بتوزيع (50) استبانة استبانة على المراجعين بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي وبعد فترة تم الحصول على (46) استبانة صالحة للتحليل، ومن ذلك فإن نسبة عدد الاستثمارات القابلة للتحليل 92% من عدد الاستثمارات الموزعة وهي نسبة كبيرة.

3.3 ترميز البيانات:

بعد تجميع استمارات الاستبانة استخدم الباحثون الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول رقم (1).

جدول (1) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بمقياس ليكرت الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول رقم (1) يكون متوسط درجة الموافقة (3). فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات الدراسة يزيد معنوياً عن (3) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة. أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنوياً عن (3) فيدل على انخفاض درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنوياً عن (3) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنوياً عن (3) أم لا. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) (Statistical Package for Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية كما يلي:

ثالثاً: اختبار الثبات والصدق:

للتأكد من ثبات الاختبار " أداة الدراسة " قام الباحثون بحساب درجة الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ Alpha Cornbach. والصدق الذاتي عن طريق الجذر التربيعي للثبات للتأكد من صدق الاستمارة فكانت النتائج كما في جدول (2).

جدول (2) نتائج اختبار كرونباخ ألفا

م	المجموعة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
1	مراجعة الأداء الاجتماعي لنشاط الوحدات الاقتصادية تجاه البيئة.	7	.969	.984
2	مراجعة الأداء الاجتماعي لنشاط الوحدات الاقتصادية تجاه العاملين بها.	10	.983	.991
3	مراجعة الأداء الاجتماعي لنشاط الوحدات الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك.	10	.969	.984
4	مراجعة الأداء الاجتماعي لنشاط الوحدات الاقتصادية تجاه المجتمع المحلي	12	.973	.986
5	دور مراجعة الأداء الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة.	14	.988	.994
	جميع المحاور	53	.982	.991

من خلال الجدول (2) نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) (معامل الثبات) لكل مجموعة من عبارات استمارة الاستبيان تتراوح بين (0.969 إلى 0.988) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات. وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.984 إلى 0.994) وهي كبيرة قريبة من الواحد الصحيح فهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

4.3 خصائص مفردات مجتمع الدراسة

يوضح الجدول رقم (3) توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي، المؤهل المهني، عدد سنوات الخبرة العملية.

جدول (3) التوزيع التكراري والنسب بحسب المؤهل العلمي، المؤهل المهني، عدد سنوات الخبرة في مجال التخصص

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %	المؤهل المهني	العدد	النسبة %	عدد سنوات الخبرة العملية	العدد	النسبة %
دكتوراه	3	6.3	محاسب قانوني ليبي	23	47.9	من سنة إلى أقل من 5 سنوات	9	18.8
ماجستير	14	29.2	زمالة محاسب قانوني عربية	5	10.4	من 5 إلى 10 سنوات	16	33.3
بكالوريوس	31	64.6	زمالة محاسب قانوني بريطانية	1	2.1	أكثر من عشرة سنوات	15	31.3
أخرى	00	0%	لا يوجد	19	39.6	أكثر من 20 سنة	8	16.7
المجموع	48	100	المجموع	48	100	المجموع	48	100

من خلال الجدول (3) نلاحظ أن أغلب أفراد مجتمع الدراسة متحصّلين على درجة بكالوريوس حيث كانت نسبتهم (64.6%)، يليها المتحصّلين على الماجستير بنسبة (29.2%)، ثم المتحصّلين على درجة الدكتوراه بنسبة (6.3%)، حيث يمكنهم ذلك من الإجابة على الأسئلة الوارد بالاستبيان بشكل جيد، أما فيما يتعلق بالمؤهل المهني نلاحظ أن معظم مفردات مجتمع الدراسة مؤهلاتهم المهنية محاسب قانوني ليبي ويمثلون نسبة (47.9%)، تم يليه ممن ليس لهم مؤهلات مهنية ويمثلون نسبة (39.6%) يأتي بعد ذلك من مؤهلاتهم المهنية زمالة عربية ويمثلون نسبة (10.4%) والباقي مؤهلاتهم المهنية زمالة بريطانية ويمثلون نسبة (2.1%). وبصورة عامة نلاحظ هناك تنوع في المؤهلات المهنية مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم. أما فيما يتعلق بمدى الخبرة لأفراد مجتمع الدراسة فكانت النسب (33.3%) لمن خبرتهم من 5 إلى 10 سنوات، يليها من خبرتهم أكثر من 10 سنوات بنسبة (31.3%)، ونسبة (16.7%) لمن خبرتهم أكثر من 20 سنة مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

5.3 اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه حماية البيئة عند مراجعة قوائمهم المالية.

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بالمراجعة الاجتماعية لنشاط الوحدة الاقتصادية تجاه حماية البيئة تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (4).

جدول (4) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة

على العبارات المتعلقة بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه حماية البيئة

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
1	يتم مراجعة تكاليف مساهمة الوحدة الاقتصادية في تجميل وتشجير البيئة المحيطة بها.	3.29	.743	-2.556	.011
2	يتم مراجعة تكاليف مساهمة الوحدة الاقتصادية في برامج حماية البيئة من التلوث وإجراء البحوث.	3.19	.641	-1.964	.050
3	يتم مراجعة تكاليف مساهمة الوحدة الاقتصادية في تقليل المخاطر البيئية في المحيط التي تعمل به.	3.25	.601	-2.683	.007
4	يتم مراجعة تكاليف مساهمة الوحدة الاقتصادية في التوعية بأهمية البيئة والمحافظة عليها.	3.25	.601	-2.683	.007
5	يتم مراجعة تكاليف معالجة الأضرار التي تلحق بالبيئة الناتجة عن عمل الوحدة الاقتصادية.	3.23	.555	-2.668	.008

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
6	يتم مراجعة تكاليف استخدام خبراء البيئة في الوحدة الاقتصادية التي يتم مراجعتها.	3.23	.555	-2.668	.008
	كل العبارات	3.23	.555	-2.668	.008

من خلال الجدول (4) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بالمراجعة الاجتماعية لنشاط الوحدة الاقتصادية تجاه حماية البيئة. لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية: لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه حماية البيئة عند مراجعة قوائمهم المالية. تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (5).

جدول (5) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع الدراسة

على جميع العبارات المتعلقة بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه حماية البيئة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه حماية البيئة عند مراجعة قوائمهم المالية.	3.2381	.56095	2.941	.005

من خلال الجدول (5) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (2.941) بدلالة محسوبة (0.005) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع الدراسة (3.2381) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى درجة موافقة إجابات مفردات مجتمع الدراسة فيما يتعلق بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه حماية البيئة حيث أن: 1. يتم مراجعة تكاليف مساهمة الوحدة الاقتصادية في تجميل وتشجير البيئة المحيطة بها. 2. يتم مراجعة تكاليف مساهمة الوحدة الاقتصادية في برامج حماية البيئة من التلوث وإجراء البحوث. 3. يتم مراجعة تكاليف مساهمة الوحدة الاقتصادية في تقليل المخاطر البيئية في المحيط التي تعمل به. 4. يتم مراجعة تكاليف مساهمة الوحدة الاقتصادية في التوعية بأهمية

البيئة والمحافظة عليها. 5. يتم مراجعة تكاليف معالجة الأضرار التي تلحق بالبيئة الناتجة عن عمل الوحدة الاقتصادية. 6. يتم مراجعة تكاليف استخدام خبراء البيئة في الوحدة الاقتصادية التي يتم مراجعتها.

2. الفرضية الفرعية الثانية: لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه العاملين بها عند مراجعة قوائمهم المالية.

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بالمراجعة الاجتماعية لنشاط الوحدة الاقتصادية تجاه العاملين بها، تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول (6).

جدول (6) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة على العبارات المتعلقة بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه العاملين بها

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	يتم مراجعة توفر شروط السلامة العامة للعاملين بالوحدة الاقتصادية.	3.12	.570	- 1.500	.134
2	يتم مراجعة مدى العدالة في مجال الترقية والحوافز بين العاملين.	3.10	.515	- 1.387	.166
3	يتم مراجعة تكاليف التأمين الصحي للعاملين.	3.12	.570	- 1.500	.134
4	يتم مراجعة تكاليف إنشاء صندوق تكافل اجتماعي للعاملين.	3.08	.498	- 1.155	.248
5	يتم مراجعة مدى التزام الوحدة الاقتصادية باللوائح والتشريعات الاجتماعية (الحد الأدنى للأجور، نسب توزيع الأرباح، خدمات اجتماعية أخرى)	3.06	.480	- -905	.366
6	يتم مراجعة برامج خدمة العاملين (نظام غذائي مجاني، برامج تدريب).	3.10	.472	- 1.508	.132
7	يتم مراجعة تكاليف توفير وتهيئة ظروف العمل المناسبة للعاملين.	3.06	.522	- -832	.405
8	يتم مراجعة تكاليف توفير مواصلات للعاملين.	3.04	.459	- -632	.527
9	يتم مراجعة تكاليف توفير سكن مناسب للعاملين.	3.04	.459	- -632	.527
10	يتم مراجعة قيمة الحوافز المقدمة للعاملين المتفوقين لدي الوحدة الاقتصادية.	3.06	.433	- 1.000	.317

من خلال الجدول (6) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لجميع المتعلقة بالمراجعة الاجتماعية لنشاط الوحدة الاقتصادية تجاه العاملين بها. لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة.

ولاختبار الفرضية الفرعية: لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه العاملين بها عند مراجعة قوائمهم المالية. تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (7).

جدول (7) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه العاملين بها

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه العاملين بها عند مراجعة قوائمهم المالية.	3.0813	.46570	1.209	47	.233

من خلال الجدول (7) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (1.209) بدلالة محسوبة (0.233) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى وجود تدني في مستوى قيام المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه العاملين بها، حيث أن في بعض الأحيان: 1. لا يتم مراجعة توفر شروط السلامة العامة للعاملين بالوحدة الاقتصادية. 2. لا يتم مراجعة مدى العدالة في مجال الترقية والحوافز بين العاملين. 3. لا يتم مراجعة تكاليف التأمين الصحي للعاملين. 4. لا يتم مراجعة تكاليف إنشاء صندوق تكافل اجتماعي للعاملين. 5. لا يتم مراجعة مدى التزام الوحدة الاقتصادية باللوائح والتشريعات الاجتماعية (الحد الأدنى للأجور، نسب توزيع الأرباح، خدمات اجتماعية أخرى) 6. لا يتم مراجعة برامج خدمة العاملين (نظام غذائي مجاني، برامج تدريب). 7. لا يتم مراجعة تكاليف توفير وتهيئة ظروف العمل المناسبة للعاملين. 8. لا يتم مراجعة تكاليف توفير مواصلات للعاملين. 9. لا يتم مراجعة تكاليف توفير سكن مناسب للعاملين. 10. لا يتم مراجعة قيمة الحوافز المقدمة للعاملين المتفوقين لدي الوحدة الاقتصادية.

3. الفرضية الفرعية الثالثة: لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك عند مراجعة قوائمهم المالية.

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمراجعة الأداء الاجتماعي لنشاط الوحدة الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول (8)

جدول (8) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة على العبارات المتعلقة بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
1	يتم مراجعة مدى صدق الإعلانات عن المنتج (الخدمات).	2.85	.652	-1.528	.127
2	يتم مراجعة مدى الالتزام بالتسعير العادل للمنتج وعدم القيام بأي ممارسات احتكارية.	2.90	.592	-1.213	.225
3	يتم مراجعة التكاليف المتعلقة بتحسين جودة المنتج (سلعة أو الخدمة) وتخفيض التكاليف.	2.90	.660	-1.091	.275
4	يتم مراجعة مدى قيام الوحدة الاقتصادية بتقديم خدمات ما بعد البيع للمستهلك	2.92	.613	-.943	.346
5	يتم مراجعة مدى وجود آلية واضحة لمعالجة شكاوى ومقترحات العملاء.	2.96	.582	-.500	.617
6	يتم مراجعة التزام الوحدة الاقتصادية بتشريعات حماية المستهلك.	2.94	.598	-.728	.467
7	يتم مراجعة الأخطار البيئية الناتجة عن منتجات وخدمات الوحدة الاقتصادية محل المراجعة.	2.98	.565	-.258	.796
8	يتم مراجعة تكلفة الحصول على برنامج السلامة العامة ووقاية الزبائن نتيجة تقديم السلعة أو الخدمة.	3.04	.504	-.577	.564
9	يتم مراجعة التكاليف التي تتحملها الوحدة الاقتصادية للالتزام بمعايير الجودة،	3.04	.504	-.577	.564
10	يتم مراجعة تكاليف احتواء المنتجات على الإرشادات المطلوبة والتي تخص المنتج أو الخدمة.	3.12	.444	-1.897	.058

من خلال الجدول (8) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لجميع العبارات المتعلقة بدور المراجعة الاجتماعية لنشاط الوحدة الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك. لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة. و**الاختبار الفرضية الفرعية**: لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك عند مراجعة قوائمهم المالية. تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول (9).

جدول (9) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك عند مراجعة قوائمهم المالية.	2.9646	.50844	- .483	.632

من خلال الجدول (9) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (-.483) بدلالة محسوبة (0.632) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى وجود تدني في مستوى قيام المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك. حيث أنه في بعض الأحيان:

1. لا يتم مراجعة مدى صدق الإعلانات عن المنتج (الخدمات). 2. لا يتم مراجعة مدى الالتزام بالتسعير العادل للمنتج وعدم القيام بأي ممارسات احتكارية. 3. لا يتم مراجعة التكاليف المتعلقة بتحسين جودة المنتج (سلعة أو الخدمة) وتخفيض التكاليف. 4. لا يتم مراجعة مدى قيام الوحدة الاقتصادية بتقديم خدمات ما بعد البيع للمستهلك، 5. لا يتم مراجعة مدى وجود آلية واضحة لمعالجة شكاوى ومقترحات العملاء. 6. لا يتم مراجعة التزام الوحدة الاقتصادية بتشريعات حماية المستهلك. 7. لا يتم مراجعة الأخطار البيئية الناتجة عن منتجات وخدمات الوحدة الاقتصادية محل المراجعة. 8. لا يتم مراجعة تكلفة الحصول على برنامج السلامة العامة ووقاية الزبائن نتيجة تقديم السلعة أو الخدمة. 9. لا يتم مراجعة التكاليف التي تتحملها الوحدة الاقتصادية للالتزام بمعايير الجودة. 10. لا يتم مراجعة تكاليف احتواء المنتجات على الإرشادات المطلوبة والتي تخص المنتج أو الخدمة.

4. الفرضية الفرعية الرابعة: لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه خدمة المجتمع المحلي عند مراجعة قوائمهم المالية.

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمراجعة أنشطة الوحدة الاقتصادية تجاه خدمة المجتمع المحلي تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في جدول (10)

جدول (10) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة على العبارات المتعلقة بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه خدمة المجتمع المحلي

م	العبرة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	مراجعة مساهمات أو تبرعات الوحدة الاقتصادية لصالح المجتمع المحلي.	2.90	.627	-1.147	.251
2	مراجعة الدعم المادي الذي تقدمه الوحدة الاقتصادية لإقامة المناسبات الدينية والوطنية في المجتمع المحلي.	2.85	.583	-1.698	.090
3	مراجعة الدعم المالي المقدم لإقامة الأنشطة الاجتماعية والمراكز العلمية ومؤسسات التعليم.	2.85	.583	-1.698	.090
4	مراجعة تكاليف مساهمة الوحدة الاقتصادية في إنشاء دور حضانة ومراكز صحية لأبناء المجتمع.	2.88	.606	-1.414	.157
5	مراجعة دور الوحدة الاقتصادية في دعم البنية التحتية في المجتمع المحلي.	2.96	.544	-.535	.593
6	مراجعة تكاليف التمويل المقدم للشركات التي تقام في المجتمع المحلي.	2.96	.544	-.535	.593
7	مراجعة دور الوحدة الاقتصادية في إقامة دورات التدريب المجانية لأبناء المجتمع المحلي لإكسابهم المهارة والخبرة.	2.96	.544	-.535	.593
8	مراجعة الدعم المالي الذي تقدمه الوحدة الاقتصادية للحالات الإنسانية في المجتمع المحلي.	2.98	.483	-.302	.763
9	مراجعة مدى التزام الوحدة الاقتصادية بالتشريعات الاجتماعية.	3.02	.437	-.333	.739
10	مراجعة برامج تعيين وتدريب الأقليات وذوي الاحتياجات الخاصة والنساء.	3.00	.461	.000	1.000
11	مراجعة تكاليف مساهمة الوحدة الاقتصادية في حل مشاكل الإسكان.	3.02	.437	-.333	.739
12	يتم مراجعة تكاليف مساهمة الوحدة الاقتصادية في حل مشاكل المواصلات.	3.04	.410	-.707	.480

من خلال الجدول (10) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لجميع العبارات المتعلقة بمراجعة الأداء الاجتماعي لأنشطة الوحدة الاقتصادية تجاه خدمة المجتمع المحلي. لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة. ولاختبار الفرضية الفرعية: لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه خدمة المجتمع المحلي عند مراجعة قوائمهم المالية. تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في جدول (11).

جدول (11) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع الدراسة

على جميع العبارات المتعلقة بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه خدمة المجتمع المحلي

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه خدمة المجتمع المحلي عند مراجعة قوائمهم المالية.	2.9514	.46185	-0.729	47	.469

من خلال الجدول (11) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (-0.729) بدلالة محسوبة (0.469) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى وجود تدني في مستوى قيام المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه خدمة المجتمع المحلي عند مراجعة قوائمهم المالية. حيث أنه في بعض الأحيان: 1. لا يتم مراجعة مساهمات أو تبرعات الوحدة الاقتصادية لصالح المجتمع المحلي. 2. لا يتم مراجعة الدعم المادي الذي تقدمه الوحدة الاقتصادية لإقامة المناسبات الدينية والوطنية في المجتمع المحلي. 3. لا يتم مراجعة الدعم المالي المقدم لإقامة الأنشطة الاجتماعية والمراكز العلمية ومؤسسات التعليم. 4. لا يتم مراجعة تكاليف مساهمة الوحدة الاقتصادية في إنشاء دور حضانة ومراكز صحية لأبناء المجتمع. 5. لا يتم مراجعة دور الوحدة الاقتصادية في دعم البنية التحتية في المجتمع المحلي. 6. لا يتم مراجعة تكاليف التمويل المقدم للشركات التي تقام في المجتمع المحلي. 7. لا يتم مراجعة دور الوحدة الاقتصادية في إقامة دورات التدريب المجانية لأبناء المجتمع المحلي لإكسابهم المهارة والخبرة. 8. لا يتم مراجعة الدعم المالي الذي تقدمه الوحدة الاقتصادية للحالات الإنسانية في المجتمع المحلي. 9. لا يتم مراجعة مدى التزام الوحدة الاقتصادية بالتشريعات الاجتماعية. 10. لا يتم مراجعة برامج تعيين وتدريب الأقليات وذوي الاحتياجات الخاصة والنساء. 11. لا يتم مراجعة تكاليف مساهمة

الوحدة الاقتصادية في حل مشاكل الإسكان. 12. لا يتم مراجعة تكاليف مساهمة الوحدة الاقتصادية في حل مشاكل المواصلات.

لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى: لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية عند مراجعة قوائمهم المالية. تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية والمتمثلة في (لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه حماية البيئة عند مراجعة قوائمهم المالية، لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه العاملين بها عند مراجعة قوائمهم المالية، لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك عند مراجعة قوائمهم المالية، لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه المجتمع المحلي عند مراجعة قوائمهم المالية واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في جدول (12)

جدول (12) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع الدراسة على جميع العبارات المتعلقة ب: لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه (حماية البيئة، العاملين بها، جودة المنتج وحماية المستهلك، المجتمع المحلي) عند مراجعة قوائمهم المالية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية عند مراجعة قوائمهم المالية	3.039 5	.40094	.683	47	.498

من خلال الجدول (12) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.683) بدلالة محسوبة (0.498) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى وجود تدني في مستوى قيام المراجعين الخارجيين بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية عند مراجعة قوائمهم المالية. حيث أن :

1. المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي يقومون بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه حماية البيئة عند مراجعة قوائمهم المالية.

2. يوجد تدني في مستوى قيام المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه العاملين بها.
3. يوجد تدني في مستوى قيام المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك.
4. يوجد تدني في مستوى قيام المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه خدمة المجتمع المحلي عند مراجعة قوائمهم المالية.
5. الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد دور لمراجعة الأداء الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بدور مراجعة الأداء الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في جدول (13).

جدول (13) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة على العبارات المتعلقة بدور المراجعة الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
1	تسعى مراجعة الأداء الاجتماعي لتقييم العلاقة بين سعي الوحدة الاقتصادية لتحقيق التنمية من جهة وبين تلبية المتطلبات الاجتماعية من جهة أخرى.	3.19	.607	-2.066	.039
2	تعد مراجعة الأداء الاجتماعي أداة يمكن من خلالها تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية للتحقق من مدى الامتثال للقوانين والتشريعات الاجتماعية.	3.23	.592	-2.517	.012
3	تقدم مراجعة الأداء الاجتماعي تقرير يعكس الوضعية الحقيقية مع مجموعة من التوصيات لتحسين أسلوب إدارة الموارد البشرية من أجل تحقيق ما يعرف بالجودة الاجتماعية.	3.19	.532	-2.310	.021
4	تسعى مراجعة الأداء الاجتماعي للتحقق من مخاطر وجود أخطاء جوهرية في الإفصاح المالي متعلق بالجوانب الاجتماعية.	3.21	.544	-2.486	.013
5	تهدف مراجعة الأداء الاجتماعي لتطوير أساليب ومعايير القياس والعرض المحاسبي عن الأداء الاجتماعي بهدف الإفصاح عن تكاليف ومنافع الأداء الاجتماعي بشكل دقيق وواضح.	3.21	.544	-2.486	.013

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
6	تعكس مراجعة الأداء الاجتماعي مدى تماشي الوحدة الاقتصادية مع القيم الأخلاقية وتحسين المسؤولية الاجتماعية من أجل كسب عملاء جدد وبالتالي تحسين النتيجة وضمان الاستمرار في السوق.	3.23	.515	-2.810	.005
7	تسعى مراجعة الأداء الاجتماعي للتحقق من قدرة الأنظمة المحاسبية للوحدات الاقتصادية على تقديم التقارير والبيانات الاجتماعية بالشكل المطلوب.	3.21	.459	-2.887	.004
8	تقوم مراجعة الأداء الاجتماعي بتقييم مستوى الرقابة الداخلية على أنشطة الأداء الاجتماعي في الوحدات الاقتصادية.	3.21	.544	-2.486	.013
9	تعمل مراجعة الأداء الاجتماعي على تقييم مستوى السياسات والإجراءات المتعلقة بالأداء الاجتماعي لدى الوحدات الاقتصادية.	3.17	.595	-1.890	.059
10	تهدف مراجعة الأداء الاجتماعي لتقديم الأدلة الكافية للتأكد من دقة وصحة المعلومات المالية الاجتماعية وعدم قيام الإدارة بإخفاء أي معلومات عن الأداء الاجتماعي تؤثر على صحة ودقة القوائم المالية.	3.12	.531	-1.604	.109
11	تعد مراجعة الأداء الاجتماعي أحد الوسائل التي تعتمد عليها المنظمات والدول للتأكد من تطبيق الوحدات الاقتصادية لمسؤولياتها الاجتماعية.	3.12	.531	-1.604	.109
12	تسعى مراجعة الأنشطة تجاه البيئة للحفاظ على سمعة وسلامة الوحدة الاقتصادية من النواحي البيئية من خلال إزالة الأضرار البيئية التي تسبب لها تكاليف مادية.	3.15	.505	-1.941	.052
13	تقدم مراجعة الأداء الاجتماعي المعلومات والبيانات غير المالية كجزء أساسي من التقارير والبيانات التي تؤثر في قرارات المستثمرين.	3.19	.491	-2.496	.013
14	تلمي مراجعة الأنشطة تجاه البيئة أهداف جماعة الضغط البيئي من خلال نشر الوعي البيئي وإنتاج منتجات صديقة للبيئة.	3.17	.519	-2.138	.033

من خلال الجدول (13) نلاحظ أن:

أ. الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارة التالية: 1. تسعى مراجعة الأداء الاجتماعي لتقييم العلاقة بين سعي الوحدة الاقتصادية لتحقيق التنمية من جهة وبين تلبية المتطلبات الاجتماعية من جهة أخرى. 2. تعد مراجعة الأداء الاجتماعي أداة يمكن من خلالها تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية للتحقق من مدى

الامتثال للقوانين والتشريعات الاجتماعية. 3. تقدم مراجعة الأداء الاجتماعي تقرير يعكس الوضعية الحقيقية مع مجموعة من التوصيات لتحسين أسلوب إدارة الموارد البشرية من أجل تحقيق ما يعرف بالجودة الاجتماعية. 4. تسعى مراجعة الأداء الاجتماعي للتحقق من مخاطر وجود أخطاء جوهرية في الإفصاح المالي متعلق بالجوانب الاجتماعية. 5. تهدف مراجعة الأداء الاجتماعي لتطوير أسالي ومعايير القياس والعرض المحاسبي عن الأداء الاجتماعي بهدف الإفصاح عن تكاليف ومنافع الأداء الاجتماعي بشكل دقيق وواضح. 6. تعكس مراجعة الأداء الاجتماعي مدى تماشي الوحدة الاقتصادية مع القيم الأخلاقية وتحسين المسؤولية الاجتماعية من أجل كسب عملاء جدد وبالتالي تحسين النتيجة وضمان الاستمرار في السوق. 7. تسعى مراجعة الأداء الاجتماعي للتحقق من قدرة الأنظمة المحاسبية للوحدات الاقتصادية على تقديم التقارير والبيانات الاجتماعية بالشكل المطلوب. 8. تقوم مراجعة الأداء الاجتماعي بتقييم مستوى الرقابة الداخلية على أنشطة الأداء الاجتماعي في الوحدات الاقتصادية. 13. تقدم مراجعة الأداء الاجتماعي المعلومات والبيانات غير المالية كجزء أساسي من التقارير والبيانات التي تؤثر في قرارات المستثمرين. 14. تلبية مراجعة الأنشطة تجاه البيئة أهداف جماعة الضغط البيئي من خلال نشر الوعي البيئي وإنتاج منتجات صديقة للبيئة. لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ب. الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية:

9. تعمل مراجعة الأداء الاجتماعي على تقييم مستوى السياسات والإجراءات المتعلقة بالأداء الاجتماعي لدى الوحدات الاقتصادية. 10. تهدف مراجعة الأداء الاجتماعي لتقديم الأدلة الكافية للتأكد من دقة وصحة المعلومات المالية الاجتماعية وعدم قيام الإدارة بإخفاء أي معلومات عن الأداء الاجتماعي تؤثر على صحة ودقة القوائم المالية. 11. تعد مراجعة الأداء الاجتماعي أحد الوسائل التي تعتمد عليها المنظمات والدول للتأكد من تطبيق الوحدات الاقتصادية لمسؤولياتها الاجتماعية. 12. تسعى مراجعة الأنشطة تجاه البيئة للحفاظ على سمعة وسلامة الوحدة الاقتصادية من النواحي البيئية من خلال إزالة الأضرار البيئية التي تسبب لها تكاليف مادية. لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة.

ولاختبار الفرضية المتعلقة بدور مراجعة الأداء الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول (14)

جدول (14) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع الدراسة

على جميع العبارات المتعلقة بدور مراجعة الأداء الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
لا يوجد دور لمراجعة الأداء الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	3.1845	.50137	2.550	47	.014

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (2.550) بدلالة محسوبة (0.014) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع الدراسة (3.1845) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود دور لمراجعة الأداء الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث أن: 1. تسعى مراجعة الأداء الاجتماعي لتقييم العلاقة بين سعي الوحدة الاقتصادية لتحقيق التنمية من جهة وبين تلبية المتطلبات الاجتماعية من جهة أخرى. 2. تعد مراجعة الأداء الاجتماعي أداة يمكن من خلالها تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية للتحقق من مدى الامتثال للقوانين والتشريعات الاجتماعية. 3. تقدم مراجعة الأداء الاجتماعي تقرير يعكس الوضعية الحقيقية مع مجموعة من التوصيات لتحسين أسلوب إدارة الموارد البشرية من أجل تحقيق ما يعرف بالجودة الاجتماعية. 4. تسعى مراجعة الأداء الاجتماعي للتحقق من مخاطر وجود أخطاء جوهرية في الإفصاح المالي متعلق بالجوانب الاجتماعية. 5. تهدف مراجعة الأداء الاجتماعي لتطوير أساليب ومعايير القياس والعرض المحاسبي عن الأداء الاجتماعي بهدف الإفصاح عن تكاليف ومنافع الأداء الاجتماعي بشكل دقيق وواضح. 6. تعكس مراجعة الأداء الاجتماعي مدى تماشي الوحدة الاقتصادية مع القيم الأخلاقية وتحسين المسؤولية الاجتماعية من أجل كسب عملاء جدد وبالتالي تحسين النتيجة وضمان الاستمرار في السوق. 7. تسعى مراجعة الأداء الاجتماعي للتحقق من قدرة الأنظمة المحاسبية للوحدات الاقتصادية على تقديم التقارير والبيانات الاجتماعية بالشكل المطلوب. 8. تقوم مراجعة الأداء الاجتماعي بتقييم مستوى الرقابة الداخلية على أنشطة الأداء الاجتماعي في الوحدات الاقتصادية. 13. تقدم مراجعة الأداء الاجتماعي المعلومات والبيانات غير المالية كجزء أساسي من التقارير والبيانات التي تؤثر في قرارات المستثمرين. 14. تلمي مراجعة الأنشطة تجاه البيئة أهداف جماعة الضغط البيئي من خلال نشر الوعي البيئي وإنتاج منتجات صديقة للبيئة.

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

1. يوجد ارتفاع في مستوى قيام المراجعين الخارجيين بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه حماية البيئة، وهذا يختلف مع نتائج دراسة (دراء، 2010) و(إشميلة، 2014) ربما يكون ذلك نتيجة الاختلاف في الفترة

- الزمنية، إذ أصبح المراجعين الخارجيين في ليبيا في الوقت الحالي يدركون معنى مراجعة الأداء الاجتماعي تجاه حماية البيئة، ويطبقونها ولو بشكل بسيط.
2. يوجد تدني في مستوى قيام المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه العاملين بها، وهذا لا يختلف مع دراسة (دراء، 2010) و(إشميلة، 2014) في أن المراجعين الخارجيين لا يطبقون مراجعة الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية تجاه العاملين.
3. يوجد تدني في مستوى قيام المراجعين الخارجيين بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك، وهذا يتفق مع دراسة (دراء، 2010) و(إشميلة، 2014) حيث أن المراجعين الخارجيين لا يطبقون مراجعة الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك.
4. يوجد تدني في مستوى قيام المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه خدمة المجتمع المحلي، وهذا يتفق مع دراسة (دراء، 2010) و(إشميلة، 2014) في أن المراجعين الخارجيين لا يطبقون مراجعة الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية تجاه خدمة المجتمع المحلي.
5. يوجد دور لمراجعة الأداء الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التوصيات

- بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، يوصي الباحثون بما يلي:
1. زيادة اهتمام المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه العاملين بها عند مراجعة قوائمهم المالية.
2. زيادة اهتمام المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك عند مراجعة قوائمهم المالية.
3. زيادة اهتمام المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه خدمة المجتمع المحلي عند مراجعة قوائمهم المالية.
4. سن تشريعات تلزم الشركات بضرورة الإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية وذلك لأهميتها في خدمة المواطن والمجتمع المحلي وتحقيق مميزات للشركة نفسها.

المراجع Reference

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. أبوهيبة، حامد طلبة. (2012). أصول المراجعة. عمان، دار زمزم للنشر والتوزيع.
2. غنيم، عثمان محمد، أبو زنت، ماجدة احمد. (2007). التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط3، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
2. الفضل، مؤيد. نور، عبد الناصر، الدوغجي، علي. (2002). المشاكل المحاسبية المعاصرة. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
3. لطفي، أمين السيد أحمد، (2005)، المراجعة البيئية، الإسكندرية، الدار الجامعية.

ب. الدوريات:

4. احمد، صابر محمد محمود. (2010). إمكانية استخدام تقارير المراجعة البيئية كأداة لتوفير المعلومات اللازمة لأغراض التنمية المستدامة، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 2.
5. إشميلة، ميلاد رجب. (2014). إدراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لأسلوب المراجعة الاجتماعية -دراسة استطلاعية للمراجعين الخارجيين بالمنطقة الشرقية لليبيا. المجلة الجامعة، المجلد 3، العدد 16: يوليو 2014.
6. بن شريف، مبروكة. هيري، أسيا. ساوس، الشيخ. (2017). التدقيق الاجتماعي آلية لتحسين الأداء الاجتماعي من وجهة نظر موظفي القطاع الصحي لولاية أدرار. مجلة الحقيقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 16، العدد 41.
7. تونسي، أمنة. ورنان، إبراهيم. (2016). المراجعة الاجتماعية ودورها في تضيق فجوة التوقعات عن المسؤولية الاجتماعية من خلال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 7، العدد 3.
8. الجوزي، جميلة. (2012). أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح يومي 20-21 نوفمبر 2012، ص 70-81.
9. رقامي، محمد. بوشنقير، إيمان. (2012). التنمية المستدامة بين الواقع والتحليل، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة يومي 19-20 نوفمبر 2012، ص 439.

10. زقيب، خيرة. مصطفى، اللطيف. عجيلة، محمد. (2017). دور التدقيق الاجتماعي في تحسين أداء إدارة الموارد البشرية دراسة تطبيقية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية والجلفة 2013-2014. مجلة دراسات وأبحاث-المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 27، جوان 2017.
11. شتاتحة، عمر. زاوية، رشيد. (2016). المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة - الواقع والرهانات يومي 14-15 نوفمبر 2016، ص 1-19.
12. شراد، صابر. صحراوي، فارس. (2020). متطلبات تبني التدقيق الاجتماعي بمنظمات الأعمال، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 4، العدد 1، ص 31-41.
13. عمار، نضال. (2016). دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية المستدامة-دراسة ميدانية على منظمات الأعمال السورية الأعضاء في الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية، مجلة جامعة البعث، المجلد 38، العدد 54.
14. الخزرجي، ريم سعدي. التميمي، حيدر كاظم. الجبوري، محمد هاشم. (2020)، أثر معايير محاسبة الاستدامة على التدقيق الاجتماعي وانعكاسها على أسس محاسبة المسؤولية الاجتماعية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي لقسم العلوم المحاسبية 2020، ص 187-203.
15. الرمحي، مرعى على. (2021) مشكلة التنمية المستدامة وانعكاسها على الحياة السياسية في ليبيا: دراسة تحليلية مقارنة، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية 2021/3/27.
16. الغامدي، عبد العزيز بن صقر. (2006). تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة-جامعة نايف للعلوم الأمنية نموذجاً، الملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم، بيروت. 23-26 / 2006/04.
17. قاسمي، أسيا. (2012). التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني حول السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي، التحديات، التوجهات، الآفاق، الجمعية التونسية المتوسطة للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، باجة، تونس، يومي 26-27 أبريل، ص 1-18.
18. الفحاء، فهد راعي. (2012). مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
19. القرني، أحمد بن عبد القادر. (2014). مدى إفصاح الشركات العامة السعودية عن بيانات تعكس أداءها الاجتماعي نحو تحقيق التنمية المستدامة. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 154.

20. اللحيان، إبراهيم. الشرفاء، أمجد. كلبونة، أحمد. (2012). واقع تطبيق مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية لمفهوم المراجعة الاجتماعية.
<https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:kzg9W8osToMJ:https://tslibrary.or>
 2021/6/16 تاريخ الاطلاع g/wp-content/uploads/books/249.docx+&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=ly
21. المطارنة، غسان فلاح. الشرايري، جمال عادل. (2013). مدى التزام مدققي الحسابات الأردنيين بتدقيق الأداء الاجتماعي في الشركات المساهمة الأردنية، المجلة العربية للإدارة، العدد 2، ص 43-62.
22. الموسوي، هاشم علي هاشم. التميمي، جمانة حنظل. (2004). المراجعة الاجتماعية دراسة تحليلية في شركة نفط الجنوب مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد 14، ص 96-116.
23. موفق، سهام. ضيف، أحمد. (ب.س). رأس المال الاجتماعي ودوره في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 34(02). ص 39-54
 ج. الرسائل العلمية:
24. دراء، نزار عبد الغني (2010)، معوقات تطبيق إجراءات المراجعة في البيئة الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس _ ليبيا.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 25- Pearce. John, (2001). Social Audit and Accounting. Community Business Scotland (CBS) Network.
- 26 . Dow Jones, 2002, Sustainability Index website.